وزارة الماليـــــــــة
Ministry of Finance
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية

2030 - 2024

بناء مستقبل مالي مستدام لدولة قطر

توجيهات سامية

”

وقد ساهمت السياسات المتبعة في رفع التصنيف الائتماني للدولة من جانب الوكالات الدولية مع المحافظة على نظرة مستقبلية مستقرة.“

في افتتاح دور الانعقاد السنوي الـ 53 لمجلس الشورى

”

كما سوف نعمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة لتحقيق الاستدامة المالية حتى لا تبقى الموازنة العامة عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الطاقة.“

في افتتاح دور الانعقاد السنوي الـ 51 لمجلس الشورى

خطاب سمو الأمير المفدى

جدول المحتوى

كلمة الوزير	05
الملخص التنفيذي	07
مرجعيات إعداد الخطة الاستراتيجية	08
الإطار الاستراتيجي	09
النتائج الوسيطة ومؤشرات الأداء الاستراتيجية	12
الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية	14
المبادرات والمشاريع	19
الخاتمة	23

كلمة الوزير

تأتي الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية (2024-2030) لتجسد الغاية التي تنشدها الوزارة في بناء مستقبل مالي مستدام لدولة قطر، وتسهم في تعزيز الاستدامة المالية التي تشكل أحد النتائج الوطنية لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030)، وبما يواكب ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 ومبادئها التوجيهية. وتولي الوزارة أهمية خاصة لتنويع مصادر الإيرادات العامة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي واستخدام الأصول الوطنية، لتحقيق الاستدامة المالية.

وقد أكدت توجيهات سمو الأمير المفدى، خلال افتتاح الدورة الـ51 لمجلس الشورى، على أهمية تنويع مصادر الإيرادات العامة لتحقيق الاستدامة المالية، وعدم رهن الموازنة العامة لمخاطر تقلبات أسعار الطاقة. وانطلاقاً من هذه التوجيهات الحكيمة، جاءت رؤية وزارة المالية لتعكس طموحنا المشترك في تحقيق ريادة مالية مبتكرة لتنمية اقتصادية مستدامة، واضعين نصب أعيننا رسالة الوزارة المتمثلة في قيادة التحول المالي للدولة من خلال إدارة فعالة وشفافة للموارد وتطبيق سياسات مالية متوازنة تعزز الاستقرار المالي وتدعم تحقيق الاستراتيجيات والأهداف الوطنية، بما يضمن ازدهار الوطن والمجتمع ويصون حقوق الأجيال القادمة.

وتجسد هذه الاستراتيجية التزام الوزارة الجاد بالمساهمة الفاعلة في بناء مستقبل مالي مستدام لدولة قطر، عبر سياسات متوازنة، وممارسات احترافية، وشراكة وطنية واعية تستجيب للتحديات وتصنع الفرص وتواكب تطلعات الدولة في المرحلة المقبلة.

علي بن أحمد الكواري - وزير المالية

الملخص التنفيذي

تضمنت الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية حزمة متكاملة من المكونات التنفيذية التي تعكس التوجهات الاستراتيجية وتعزز فرص تحقيق النتائج المرجوة، وذلك على النحو التالي:

16 مؤشر أداء استراتيجي لقياس الأثر بعيد المدى، والتحقق من مدى تحقق الرؤية العامة للوزارة.

17 هدفًا استراتيجيًا يغطي مختلف مجالات عمل الوزارة، وتُترجم توجهاتها إلى غايات قابلة للتنفيذ والتحقيق.

37 مشروعًا عمليًا يشكل خارطة طريق تنفيذية واضحة، يسهم في تحقيق الأهداف وتعزز فعالية الأداء المؤسسي.

53 مؤشر أداء رئيسي يستخدم لرصد التقدم المرحلي، وقياس كفاءة التنفيذ وجودة المخرجات على مستوى الأهداف والمشاريع.

مرجعيات إعداد الخطة الاستراتيجية

تُعد الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية (2024–2030) استجابة منهجية للتوجهات الاستراتيجية للدولة نحو تعزيز الاستدامة المالية، وتجسيدًا لالتزام الوزارة بالتحول إلى نموذج مالي وطني متكامل ومستدام. وتمثل هذه الخطة الإطار المؤسسي الناظم لعمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة، بما يعكس رؤيتها ورسالتها، ويترجمها إلى أهداف قابلة للتنفيذ، ومخرجات قابلة للقياس والتقييم.

وانطلاقًا من أهمية الارتكاز على مرجعيات واضحة ومنسجمة مع السياقات الوطنية والدولية، فقد تم إعداد هذه الخطة بالاستناد إلى منظومة متكاملة من المرجعيات الدستورية والتشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى الأطر الوطنية ذات الصلة، بالإضافة إلى النماذج والأدلة التخطيطية المعتمدة على المستويين المحلي والدولي، وتشمل ما يلي:

1. الدستور الدائم لدولة قطر.
2. خطابات سمو الأمير المفدى .
3. رؤية قطر الوطنية 2030.
4. استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2024-2030).
5. القوانين والتشريعات المالية والتنظيمية .
6. الهيكل التنظيمي المعتمد بموجب القرار الأميري رقم (34) لسنة 2022.
7. نموذج قطر للتميز الحكومي.
8. التحليل التشخيصي للوضع الراهن في الوزارة.
9. دليل التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج المعتمد في الجهات الحكومية بدولة قطر.
10. الدليل الشامل لحوكمة الاستراتيجية الوطنية الثالثة.
11. أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs).

الإطار الاستراتيجي

الغاية

تمت عملية صياغة بيان غاية وزارة المالية لتوضيح الغرض الأسمى الذي تزاول وزارة المالية نشاطها من أجله، والسبب الذي تستطيع الوزارة من خلاله إحداث فرق في المحيط الذي تعمل فيه. وتأسيساً على ذلك جاء بيان غاية الوزارة كما يلي:

> بناء مستقبل مالي مستدام لدولة قطر.

الرؤية

استندت عملية صياغة بيان رؤية وزارة المالية إلى مرجعيات إعداد الخُطَّة الاستراتيجية للوزارة (لا سيما المتعلقة بمضمون الخُطَّة). وتأسيساً على ذلك جاء بيان رؤية الوزارة كما يلي:

> ريادة مالية مبتكرة توجهها سياسات رشيدة لتنمية اقتصادية مستدامة

الرسالة

يتضمن بيان رسالة الوزارة الإفصاح - وبصورة مجملة - عن ماهية أهداف الوزارة وماهية أنشطتها الرئيسة التي تحقق من خلالها ذلك الهدف، وكيفية الاضطلاع بتلك الأنشطة. ووفقاً لذلك جاءت صياغة بيان رسالة الوزارة كما يلي:

> قيادة التحول المالي للدولة من خلال إدارة فعالة وشفافة للموارد وتطبيق سياسات مالية متوازنة تعزز الاستقرار المالي وتدعم تحقيق الاستراتيجيات والأهداف الوطنية، بما يضمن ازدهار الوطن والمجتمع ويصون حقوق الأجيال القادمة.

القيم

تستعين الوزارة في بلوغ رؤيتها والاضطلاع برسالتها بمجموعة من القيم المؤسسية التي تلعب دور المحرك لبواعث الالتزام الأخلاقي والمهني لموظفي الوزارة تجاه مختلف المعنيين. وقد جاءت أهم قيم الوزارة في إطار خطتها الاستراتيجية (2024 – 2030) كما يلي:

الرُشْد

اتخاذ القرارات المالية بحكمة وبصيرة، وتبني سياسات مالية واعية ومدروسة توجه الموارد نحو الأولويات الوطنية بجدارة واقتدار.

الشفافية والنزاهة

تطبيق ممارسات إفصاح واضحة ومنظمة، والالتزام بالحيادية والموضوعية، والتعامل بأعلى معايير المهنية لتعزيز الثقة والمصداقية.

التميُّز

السعي المستمر لتحقيق أعلى معايير الجودة في الأداء وتقديم الخدمات المالية، واعتماد أفضل المعايير والممارسات المحلية والعالمية لتعزيز الكفاءة والفعالية.

الشراكة

تعزيز التعاون الفعّال مع الجهات الحكومية والخاصة والمؤسسات الدولية لتبادل الخبرات والمعلومات، والعمل المشترك لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية.

الابتكار

تشجيع الإبداع وتبني الحلول المالية الحديثة والتقنيات الرقمية لتعزيز الأداء المالي، وتطوير سياسات مالية مرنة تستجيب للتحديات الاقتصادية المتغيرة.

الاستدامة

تبني سياسات مالية تدعم التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وضمان التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.

النتيجة الرئيسة الواحدة

تُعَبِّرُ النتيجة الرئيسة الواحدة لاستراتيجية وزارة المالية - في ضوء مرجعيات خطتها الاستراتيجية وتطبيق نموذج التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج - عن الأثر أو الآثار النهائية التي تستهدف الوزارة تحقيقها لصالح فئتها المستهدفة، بنهاية فترة خطتها الاستراتيجية (2024 2030-).

ووفقاً لأسس وقواعد ومتطلبات صياغة النتائج الرئيسة، جاء بيان النتيجة الرئيسة للوزارة كما يلي:

استدامة مالية تدعمها منظومة مؤسسية متكاملة تعزز النمو الاقتصادي لدولة قطر، تضمن:

1. إدارة استراتيجية للموازنة العامة.
2. تمكين القدرات المؤسسية في إدارة الإيرادات والديون.
3. رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتبسيط إجراءات المشتريات.
4. تحسين استخدام الأصول الوطنية وتعظيم قيمتها المضافة.
5. تعزيز مكانة الوزارة كمركز استشاري اقتصادي وطني.
6. إرساء بيئة تشغيلية متميزة تُعزز التعاون الداخلي والخارجي.
7. تحقيق تحول رقمي شامل يُمكّن الإدارة المالية ويحسن جودة البيانات.

النتائج الوسيطة ومؤشرات الأداء الاستراتيجية

م	النتيجة الوسيطة	مؤشرات الأداء الاستراتيجية	المستهدف 2030
1	استدامة مالية تدعمها إدارة استراتيجية للموازنة العامة والأصول الوطنية	نتائج الموازنة العامة / توقعات الموازنة متوسطة المدى	٪100
		المعدل الوسطي لاستخدام الأصول العامة	-
		توفر الأصول العامة	-
		قيمة استبدال الأصول العامة	-
		معدل استدامة الأصول	-
2	استدامة مالية تدعمها قدرات مؤسسية ذات كفاءة في إدارة الإيرادات العامة والديون	نسبة الإيرادات غير الهيدروكربونية إلى النفقات الحكومية	٪22
		نسبة الإيرادات غير الهيدروكربونية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني	٪11
		نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪35
		نسبة إجمالي الدين الخارجي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪50
		تصنيف التخلف عن سداد الديون السيادية طويلة الأجل	AA Aa2
		الضمانات والالتزامات الأخرى التي تمنحها الحكومة المركزية للقروض والالتزامات	-
3	استدامة مالية يدعمها نظام مشتريات حكومية فعّال وعالي الكفاءة	نسبة رصيد الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪5.5
		نمو النفقات الحكومية / نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني	٪1

م	النتيجة الوسيطة	مؤشرات الأداء الاستراتيجية	المستهدف 2030
4	استدامة مالية تدعمها خبرات اقتصادية وطنية	عدد مذكرات التفاهم مع الجهات الاقتصادية والبحثية ذات العلاقة	10
		عدد الأصول ذات الأولوية التي تم الانتهاء من دراسة خصخصتها	15
5	استدامة مالية تدعمها بيئة تشغيلية متميزة ورقمية	نسبة العمليات التي تمت أتمتتها	100

الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية

أهداف النتيجة الوسيطة الأولى ومؤشراتها

رمز الهدف	الهدف	المؤشر	المستهدف 2030
1/1	تعزيز كفاءة التخطيط المالي والإدارة المالية العامة ووضع حوكمة شاملة للحفاظ على موارد الدولة المالية وأصولها الثابتة	نتائج الموازنة/ توقعات الموازنة متوسطة المدى	٪100
		نسبة الجهات الحكومية التي تبنت منهج الموازنات القائمة على البرامج	٪100
		نسبة انجاز متطلبات مركز الاتصال	٪100
		نسبة توفر الموارد البشرية المطلوبة للتنفيذ	٪100
		نسبة الجهات التي اعتمدت نهج الجهة الأم	٪100
2/1	تطوير نظام شامل لإدارة الأصول الوطنية وتحسين كفاءة استغلال الأصول وقيمتها المضافة على مستوى القطاع العام	نسبة الإنجاز في المستندات	٪99
		نسبة اكتمال دليل حصر الأصول الثابتة	٪100
		نسبة اكتمال عملية حصر وجرد وتقييم الأصول	٪100
		نسبة اكتمال ورش التدريب على استعمال النظام المركزي للجهات الحكومية	٪100
		نسبة الأصول الخاضعة لخطط صيانة واضحة	٪99
		نسبة امتثال الجهات لسياسات إدارة الأصول	٪99
		نسبة الشركات المملوكة للدولة التي تطبق إطار الحوكمة والرقابة المالية الجديد	٪100
		نسبة تقارير الأداء المالي المستلمة من الشركات المملوكة للدولة في الموعد	٪100

أهداف النتيجة الوسيطة الثانية ومؤشراتها

رمز الهدف	الهدف	المؤشر	المستهدف 2030
1/2	تقييم مصادر جديدة محتملة للإيرادات غير الهيدروكربونية وزيادة نسبتها إلى 11% من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني	نسبة الإيرادات غير الهيدروكربونية من الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني	%11
2/2	تقييم مصادر جديدة محتملة للإيرادات غير الهيدروكربونية ورفع نسبة الإيرادات غير الهيدروكربونية إلى 22% من إجمالي النفقات الحكومية	نسبة الإيرادات غير الهيدروكربونية من إجمالي النفقات الحكومية	%22
3/2	تحديث ورفع كفاءة إطار إدارة الدين السيادي والالتزامات الطارئة للحد من المخاطر	تحقيق والحفاظ على تصنيف ائتماني سيادي مرتفع	AA Aa2
		بلوغ نسبة الدين السيادي للناتج المحلي مستوى 40% أو أقل	≥40 ٪
		عدد الجهات المشمولة لبيانات الدين والتدفقات النقدية	40
4/2	إعداد أطر التمويل الأخضر السيادي وتشكيل سجل للأصول الخضراء لضمان دعم الجهات والمؤسسات في تحقيق الاستدامة	تحقيق والحفاظ على تصنيف ائتماني مرتفع لأدوات التمويل الصادرة عن أطر التمويل المستدام السيادية	AA- Aa3
		قيمة الأصول المعتمدة بسجل الأصول الخضراء والمستدامة السيادي	3 مليار ريال قطري

أهداف النتيجة الوسيطة الثالثة ومؤشراتها

رمز الهدف	الهدف	المؤشر	المستهدف 2030
1/3	تطوير المشتريات الحكومية ومشتريات الشركات المملوكة للدولة وحوكمة الإجراءات في جميع الجهات المعنية وتفعيل نظام حوكمة متكامل لزيادة القيمة المحلية	نسبة اكتمال مركز التميز في المشتريات الحكومية	٪100
		نسبة اكتمال تطبيق الشراء الجماعي في الجهات الحكومية	٪100
		نسبة اكتمال تطوير آليات المشتريات الحكومية	٪100
		نسبة استجابة والتزام الجهات الحكومية لتطوير قواعد المشتريات	٪100
2/3	مراجعة وتقييم سياسات الدعم والإنفاق الحكومي ورفع كفاءتها ومواءمتها على مستوى الجهات ذات العلاقة	نسبة إنجاز متطلبات تأسيس قدرات مراجعة الكفاءة في وزارة المالية	%99
		نسبة استكمال الدراسات الخاصة بعمليات مراجعة شاملة على الانفاق للقطاعات ذات الأولوية لرفع كفاءة الانفاق	٪100
		نمو النفقات الحكومية / نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني	1 ≥
		نسبة سياسات الدعم الحكومي التي تم تقييمها	٪100

أهداف النتيجة الوسيطة الرابعة ومؤشراتها

رمز الهدف	الهدف	المؤشر	المستهدف 2030
1/4	تفعيل الاختصاص الاقتصادي لوزارة المالية وبناء القدرات التقنية والأدوات التحليلية	عدد مذكرات التفاهم مع الجهات الاقتصادية والبحثية ذات العلاقة	2 (سنوياً)
		عدد التقارير والدراسات الاقتصادية المقدمة للجهات المستهدفة	50 (سنوياً)
		عدد التقارير والتوصيات والسياسات الاقتصادية المعدة باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي	16 (سنوياً)
		نسبة التقارير والتوصيات والسياسات الاقتصادية المعدة باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي التي تم رفعها لمتخذي القرار	٪50
2/4	تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني ودعم التنافسية والتنوع الاقتصادي وتنفيذ برامج خصخصة مدروسة لمجموعة مختارة من الأصول العامة	عدد الأصول ذات الأولوية التي تم الانتهاء من دراسة خصخصتها	15
3/4	تعزيز مكانة دولة قطر ومشاركتها في المحافل الاقتصادية العالمية وبناء شراكات دولية للتعاون الاقتصادي	نسبة الاتفاقيات التي تم تنفيذها	٪100
		نسبة البرامج التنفيذية التي تم إعدادها للاتفاقيات الموقعة	٪100
		نسبة خطط العمل التي تم إعدادها للمنظمات المستهدفة	٪80
		نسبة خطط العمل التي تم تنفيذها مع المنظمات المستهدفة	٪80
		كفاءة الاستجابة	٪100

أهداف النتيجة الوسيطة الخامسة ومؤشراتها

رمز الهدف	الهدف	المؤشر	المستهدف 2030
1/5	تعزيز فعالية تنفيذ الخطة الاستراتيجية والإشراف عليها وتطبيق معايير الأداء المؤسسي	نسبة المشاريع التي تم مراجعة خططها	٪100
		نسبة مؤشرات الأداء التي يتم مراجعتها وتحديثها في شاشة متابعة مؤشرات الأداء.	٪100
		نسبة الإدارات التي تم تقييم ملفاتها وأداءها المؤسسي وفقاً لمعايير الجودة	٪100
2/5	تطوير وتعزيز الكفاءات التخصصية للكوادر البشرية	نسبة الجاهزية المؤسسية لإطار الكفاءات التخصصية	٪100
3/5	تعزيز العلاقات الفردية والمؤسسية ورفع مستوى الاتصالات الداخلية والخارجية	نسبة الرضا عن الاتصال الداخلي	٪95
		نسبة الفعاليات المقامة سنوياً	٪100
		مستوى فعالية الاتصال المؤسسي	%95
4/5	تطوير وتنفيذ نظام رقمي متكامل لأتمتة العمليات وحوكمتها وإدارة المخاطر	عدد التقارير المعدة عن المخاطر الاستراتيجية	4 (سنوياً)
		نسبة الإدارات التي قامت بتحديث سجل المخاطر	٪100
		نسبة العمليات التي تمت أتمتتها	٪100
		نسبة الأصول المصنفة في سجل بيانات الأصول	≤90%
5/5	الدمج الآمن لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الرقمية لتعزيز كفاءة الأداء واتخاذ قرارات مبنية على البيانات	نسبة إنجاز مراحل دمج الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الرقمية	٪100
		نسبة الامتثال لمتطلبات الوكالة الوطنية للأمن السيبراني	٪100
		نسبة الحوادث السيبرانية التي تم اكتشافها والاستجابة لها خلال الزمن المستهدف	≤٪90

المبادرات والمشاريع

المبادرة	المشروع
تقييم مصادر جديدة محتملة للإيرادات غير الهيدروكربونية ومن ثم إطلاقها	إجراء مراجعات لتحسين الضرائب والرسوم الحالية ودراسات تبحث في جدوى إدخال ضرائب ورسوم جديدة، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة وأولويات التنمية الوطنية
	استحداث ضريبة القيمة المضافة، بما يتواءم مع اتفاقية إطار العمل الموحد لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2017
إنشاء إطار مالي متوسط المدى وتطوير حوكمة الميزانية	إعداد وإطلاق الأطر المالية المتوسطة المدى، بالمواءمة مع استراتيجيات التنمية الوطنية متوسطة وطويلة الأجل
	تدشين مركز الاتصال لمتابعة فواتير الشركات المتعاملة مع الجهات الحكومية
	تصميم وإطلاق عملية إعداد ميزانيات قائمة على البرامج في جميع المؤسسات الحكومي
	تطبيق مفهوم الجهة الام على مستوى الإجراءات المالية
	تأسيس قدرات مراجعة الكفاءة في وزارة المالية وإطلاق برنامج الكفاءة
تطوير المشتريات الحكومية ومشتريات الشركات المملوكة للدولة لضمان الشفافية والنزاهة وبساطة الإجراءات في جميع الجهات الحكومية	تحديث وتطوير قواعد تنظيم المناقصات والمزايدات
	زيادة نمو المحتوي المحلي في الدولة
	مراجعة نموذج تشغيل المشتريات الحكومية
	تحديث وتطوير آليات الشراء الجماعي
إطلاق عمليات مراجعة الإنفاق العام وإضفاء الطابع المؤسسي عليها	إجراء عمليات مراجعة شاملة على الإنفاق الحكومي للقطاعات ذات أولوية
	إطلاق عملية دراسة وتقييمات لسياسات الدعم الحكومي الصريح والضمني ضمن عمليات وضع السياسات ومواءمتها على مستوى الجهات ذات العلاقة

المبادرة	المشروع
توأمة إطار عمل إدارة الدين السيادي والتخطيط المالي	رفع كفاءة الإطار الشامل لالتزامات الدين السيادي
	إعداد إطار شامل لخدمة الدين السيادي في الحالات الطارئة
	حوكمة الانكشاف المالي على الجهات شبه الحكومية والجهات التي تملك الدولة حصة بها
وضع أطر التمويل المستدام ودعم قطاعات الدولة لتحقيق الاستدامة	إعداد أطر عمل للتمويل المستدام السيادي والتقارير ذات العلاقة
	دعم الجهات في تحقيق الاستدامة عبر متابعة سجل أصول المشاريع والمصروفات الخضراء والمستدامة
إعداد وإطلاق برنامج وطني لإدارة الأصول لضمان استدامته	وضع إطار شامل فيما يخص ادارة الاصول من انشاء قاعدة بيانات وتقييم عمليات التشغيل والصيانة
	وضع إطار شامل محاسبي لتسجيل الأصول وفق المعايير المحاسبية العالمية
إنشاء مركز تميّز للخصخصة في وزارة المالية	مركز التميز للخصخصة والتنمية الاقتصادية
بناء القدرات التقنية والأدوات المرتبطة بها لإجراء تحليل اقتصادي شامل للسياسات والمبادرات	برنامج تعزيز القدرات الاقتصادية
تعزيز التعاون الدولي باستخدام الأدوات والقدرات المناسبة	رفع الكفاءة الاستراتيجية والتشغيلية لإدارة التعاون الدولي والاتفاقيات المالية
إعداد وإطلاق برنامج وطني لإدارة الأصول لضمان استدامتها	وضع إطار لمتابعة الجهات الحكومية فيما يخص تسجيل الأصول وتقديم التقارير فيما يخص محاسبة الاصول الثابتة
	وضع إطار شامل فيما يخص ادارة الشركات المملوكة من الدولة (جزئي أو كلي) او عن طريق إيرادات (عقود استراتيجية)
تحديد الحلول المنهجية لمتطلبات استراتيجية وزارة المالية لعام 2030 والمواءمة مع تطوير الأداء المهني	بناء الكفاءات لتطوير الأداء المهني المتخصص
رفع مستوى الاتصالات الداخلية والخارجية كعامل تمكين لإطلاق الاستراتيجية	رفع كفاءة الاتصال المؤسسي
	حوكمة الفعاليات والمجاملات المؤسسية

المبادرة	المشروع
مراقبة تنفيذ الاستراتيجية لضمان تحقيق النتائج المرجوة	تطبيق معايير جودة أداء الإدارات والتميز المؤسسي
	نظام إدارة الأداء الاستراتيجي
إنشاء وتطبيق قدرات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال لضمان النزاهة وحماية وزارة المالية من المخاطر الداخلية والخارجية	إدارة المخاطر
	ضمان أمن المعلومات الوطنية
	تصنيف وحوكمة البيانات
التحول الذكي لأتمتة العمليات ودعم القرار	أتمتة العمليات الداخلية والتقارير
	التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي

الانتقال من الاستراتيجية إلى التنفيذ

تمر عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية بأربع مراحل رئيسة، هي:

المرحلة الأولى

تحديد أولويات تنفيذ المشاريع.

المرحلة الثانية

إعداد الخطط التنفيذية.

المرحلة الثالثة

تنفيذ ومتابعة تنفيذ المشاريع السنوية.

المرحلة الرابعة

مراجعة الاستراتيجية.

الخاتمة

تُجسّد هذه الخطة الاستراتيجية التزام وزارة المالية بمواصلة العمل الدؤوب لتحقيق غايتها في بناء مستقبل مالي مستدام لدولة قطر، وتعزيز كفاءة إدارة الإيرادات العامة، ودعم مسارات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وتؤمن الوزارة أن الشراكة الفاعلة مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، والالتزام بقيم الرشد والشفافية والتميز والشراكة والابتكار والاستدامة، هي الأساس الذي يرسخ قدرتها على مواجهة التحديات واستثمار الفرص.

وتؤكد الوزارة عزمها على تبني أفضل الممارسات العالمية، وتفعيل التحول الرقمي، وتعزيز الحوكمة المالية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتحقيق تطلعات الدولة والمجتمع القطري نحو اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة واستدامة. وستظل الوزارة ملتزمة بدورها الوطني في صون حقوق الأجيال القادمة، والعمل باستمرار على تطوير سياساتها وبرامجها لمواكبة توجيهات قياداتها الحكيمة وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030.

إن وزارة المالية، واثقة بأن العمل بروح الفريق الواحد، والاعتماد على الكفاءات الوطنية، والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات، يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، وترسيخ مكانة قطر المالية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

وزارة الماليـــــــــة
Ministry of Finance
State of Qatar • دولـــة قطـــر

الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية

2030 - 2024

بناء مستقبل مالي مستدام لدولة قطر